وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ بالتفويض

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الاسكندرية

وسوق الجملة التابع لها وكذلك سوق العامرية عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠٠٧/٣/٢٨ باعتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/١٠/٢٩ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها وكذلك سوق العامرية عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٨١٢٩٠٣٢٠٧٤ جنيه (فقط ثمانية عشر مليونًا ومائة وتسعة وعشرون ألفًا واثنان وثلاثون جنيهًا وأربعة وسبعون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق

وكذلك سوق العامرية مبلغ ١١٣٧٢٣٢٨,٩٠ جنيه (فقط أحد عشر مليونًا وثلاثمائة واثنان وسبعون ألفًا وثلاثمائة وثمانية وثلاثون جنيهًا وتسعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦٧٥٦٦٩٣,٨٤ جنيه (فقط ستة ملايين وسبعمائة وستة وخمسون ألفًا وستمائة وثلاثة وتسعون جنيهًا وأربعة وثمانون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام المضاف إليه سوق العامرية الذى بلغ فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٥١٤٤٨٨٩٤,٠١ ج (فقط واحد وخمسون مليونًا وأربعمائة وثمانية وأربعون ألفًا وثمانمائة وأربعة وتسعون جنيهًا وقرش واحد لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٠٠٧/١٠/٢٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى